

تأثير الرافعة المالية على الربحية المصرفية

"دراسة تحليلية لعينه من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

أراز مجدرشيد عمر و دلير سليم علي

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان- العراق

(تاريخ استلام البحث: 24 تموز، 2022، تاريخ القبول بالنشر: 31 آب، 2022)

الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الرافعة المالية على الربحية المصرفية للمصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية خلال الفترة (2014 – 2020). فإن المتغيرات المستقلة لهذا البحث هي نسبة المديونية ونسبة القروض إلى حقوق الملكية. العينة المستخدمة في هذه الدراسة هي خمسة مصارف عراقية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمدة سبع سنوات ، وتم استخدام نموذج **Panel Data** للتعرف على علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة وفق برامج **Eviews10** ، وأظهرت نتائج البحث وجود علاقات معنوية (مباشرة) بين الرافعة المالية وربحية المصارف المتمثلة في (معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية) ، حيث ارتفعت نسبة الرافعة المالية ، ارتفع مؤشر الربحية ، وأظهرنا أيضاً أن نسبة الدين تؤثر إيجاباً على العائد على الموجودات و على العائد على حقوق الملكية. ولتعزيز أدائها المالي ، اقترح الدراسة أن ترفع المصارف الخاصة العراقية درجة النفوذ المالي ، سواء للحصول على عوائد على أصولها أو لمساهميها ، من خلال اختيار درجة الرافعة المالية التي تخدم استثماراتها. نتيجة لذلك، يكون لها تأثير إيجابي على نتائجهم المالية.

الكلمات الافتتاحية: الرافعة المالية ، الربحية ، المصارف.

المقدمة

تسعى الإدارة إلى تعظيم الأرباح من خلال الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة. يعد تمويل الديون أحد أكثر الطرق شيوعاً لتمويل أصول الشركة ومشاريعها، ويتم التعبير عنه من خلال الرافعة المالية. ويرى Kabajeh, Al Nu'aimat, & (Dahmash, 2012, p115-120) يمكن قياس الأداء الاقتصادي باستخدام العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كلاهما نسب ربحية، وهي أحد المعايير التي تقوم الشركة من خلالها بتقييم المكاسب التي تحققها بنجاح. المصارف ذات العائد المرتفع على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) تعني إدارة أفضل لموجوداتها وحقوق الملكية. نجاح البنك في تحسين الأداء المالي سيجذب الدائنين والمستثمرين لاتخاذ موقف في المستقبل. يجادل (Pointer & Khoi 2019,p185-198) بأن العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROA) هما خطوتان تحليليتان مفيدتان لتقييم الأداء

يعتبر توفير الأموال اللازمة للمصرف من المهام المعقدة خاصة في ظل ندرة هذه الأموال. يتطور القطاع المصرفي بشكل متزايد في أعقاب العولمة، مما يدل على التقدم في استخدام التكنولوجيا والاتصالات. أدى تطور القطاع المصرفي إلى زيادة اندماج البنوك في الاقتصاد، مما ساعد البلاد على أن تصبح أكثر ازدهاراً وتطوراً. يعد موضوع الرافعة المالية من المواضيع المهمة والحيوية في حقل الإدارة المالية للمنشأة، إذ تهتم إدارة المنشأة بصورة عامة والمدير المالي بصورة خاصة بمتابعة مؤثرات الرافعة المالية أو إدارة المديونية كمؤثر معدل اكتساب الفائدة ونسبة الديون الى إجمالي الموجودات ونسبة القروض الى حق الملكية، وذلك لان ارتفاع أو انخفاض أي مؤثر من هذه المؤثرات يعطي دلالة خاصة حول مديونية المصرف . بالنظر إلى المنافسة المتزايدة بين الشركات،

العلاقة بين الرافعة المالية مقيسا بنسبة المديونية ونسبة القروض الى حقوق الملكية في المصارف العراقية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على ربحية تلك المصارف مقيسا بالعائد على الموجودات والعائد على حق الملكية بغية الوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها تعزيز أداء المصارف العراقية. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيس التالي: هل يوجد تأثير معنوي للرافعة المالية على الربحية المصرفية للمصارف الخاصة العراقية عينة البحث؟

2.1 اهداف البحث

1. اختبار أثر الرافعة المالية على الربحية المصرفية للمصارف الخاصة العراقية.
2. تقييم الرافعة المالية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة ومدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية.
3. تقييم الربحية من خلال معدلات العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات.

3.1 أهمية البحث

تعتبر الربحية مقياساً أساسياً لتقييم قدرة المصرف على تحقيق أقصى استفادة من مواردها لتحقيق أقصى قدر من الأرباح لمساهميها مع ارتفاع القيمة الإجمالية للمصرف أيضاً. تعتبر خيارات الإدارة المالية في المصارف، والقطاع المصرفي على وجه الخصوص حاسمة، لأن الصناعة المصرفية تلعب دوراً حاسماً في توفير الأموال وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعلها جانباً أساسياً من جوانب الاقتصاد العراقي. الأنشطة والأفراد، ويشمل هذا القطاع الصلة بين الاقتصاديات المحلية والأجنبية. ستهتم إدارات المصارف ومساهموها والمستثمرون والدائنون والمحللون الماليون والمنظمون بنتائج هذه البحث حول تأثير الرافعة المالية على ربحية المصارف العراقية الخاصة.

4.1 فرضيات البحث

اختبر البحث الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة

المالي للمصرف. يجب على المدير المالي للشركة تصميم هيكل رأس مال لتقييم التكلفة الكاملة وقيمة رأس مال الشركة. يجب اتخاذ هذا القرار في أي وقت للمشاريع الجديدة إذا كانت المصرف بحاجة إلى تمويل. مع زيادة الرافعة المالية، تزداد المخاطر المالية للشركة، ويمكن لتعديلات الرافعة المالية فقط تحقيق أداء اقتصادي ملائم ضمن ضوابط مقبولة. Chang, & (Li, 2018,p 473). تستخدم نسب المديونية لحساب حجم الرافعة المالية في ربحية البنوك. أي أن نسبة الدين لها دور حاسم في معرفة مقدار الأموال التي يتم تمويلها عن طريق الاقتراض. أي أن معدلات الديون المرتفعة تشير إلى تأثير أكبر وأكثر أهمية للرافعة المالية على أرباح الشركة. من المهم معرفة مقدار الديون وحقوق الملكية التي تمتلكها الشركة بعد اقتراض الأموال. يمكن استخدام النسب المذكورة أعلاه لتقييم كفاءة الرافعة المالية (Zelalem, 2020,p 62-68).

(Lestari, 2021, p 48) يرى أن الرافعة المالية أصبحت من أكثر الموضوعات التي ناقشت في مجال مصارف لأنها تلعب دوراً في تطوير الأداء المالي للمصرف. تسعى هذا البحث إلى المساهمة في الأدبيات الحالية لتحليل وتحديد تأثير الرافعة المالية على ربحية المصارف الخاصة العراقية. وفي ضوء ما تقدم تكونت هيكلية البحث من المباحث الآتية: تناول المبحث الأول منهجية البحث في حين تضمنت المبحث الثاني الاطار النظري للبحث، اما المبحث الثالث فتتناول الجانب التطبيقي للبحث ، واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة

11. مشكلة البحث

تعتمد زيادة ربحية المصارف على مدى قدرتها في إدارة مصادر أموالها بالشكل الأمثل، فالحفاظ على مستوى عالٍ من السيولة يساعد المصرف على الوفاء بالتزاماته ، وضمان حسن سير الأعمال التجارية على نحو سلس وإعادة استثمار الأموال في المشاريع طويلة الأجل التي تحقق أقصى عوائد، لذلك تعتبر الربحية حجر الأساس والهدف الذي تسعى المصارف إلى تحقيقه. لذا فقد جاءت هذه الدراسة لتأثير

تستخدم هذه الدراسة تحليل المالبي لمتغيرات البحث وكذلك تم استخدام نموذج Panel Data للتعرف على علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة وفق برامج Eviews10 الذي تم استخدامه في البيانات لتحديد العلاقة بين تأثير الرافعة المالية على ربحية المصارف الخاصة العراقية.

7.1 محددات البحث

فقد انحصرت هذه البحث على (5) مصارف من اصل (24) مصرفاً مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كون هذه المصارف الوحيدة الذي توفرت فيه البيانات الكافية للسلسلة الزمنية اللازمة لأغراض البحث، ولغرض اجراء الاختبارات المطلوبة لقياس متغيرات الدراسة تم استعمال البيانات للسنة (2014- 2020) ، وتم استخدام العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية كمؤشرين فقط لقياس ربحية المصارف ، وكذلك تم استخدام نسبة المديونية ونسبة القروض الى حقوق الملكية لقياس الرافعة المالية.

8.1 نموذج البحث

يتضمن النموذج متغيرات مستقلة ومعتمدة إذ عدت الرافعة المالية المتغير المستقل في هذه الدراسة، إذ يتكون الرافعة المالية من جزئين هي (نسبة المديونية، نسبة القروض الى حقوق الملكية). وقد تم اعتماد هذه الجوانب على أساس النموذج الذي طرحه (crowley, 2004). الرافعة المالية متغير مستقل تؤثر في ربحية المصارف (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية) لكونه متغيراً معتمداً بافتراض اتجاه واحد لذلك التأثير.

المالية (نسبة المديونية، نسبة القروض الى حقوق الملكية) ومعدل العائد على الموجودات.

2. توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية (نسبة المديونية، نسبة القروض الى حقوق الملكية) ومعدل العائد على حق الملكية.

3. توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرافعة المالية (نسبة المديونية، نسبة القروض الى حقوق الملكية) ومعدل العائد على الموجودات.

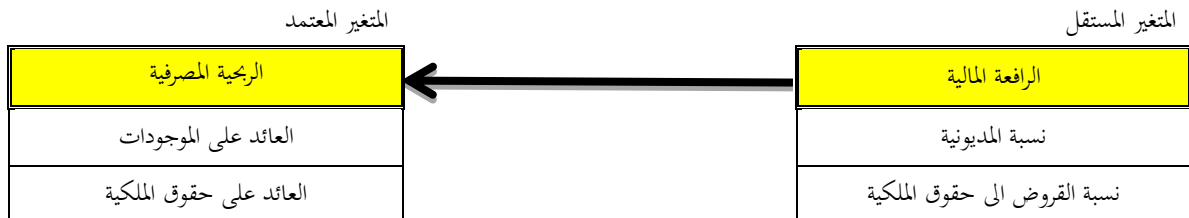
4. توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرافعة المالية (نسبة المديونية، نسبة القروض الى حقوق الملكية) ومعدل العائد على حقوق الملكية.

5.1 حدود البحث

1.5.1 الحدود الزمنية: تمثلت الفترة الزمنية للبحث في الفترة (2014- 2020) بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الخاصة العراقية عينة البحث.

2.5.1 الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحث في عينة من المصارف الخاصة العراقية المدرجة والمتمثلة بخمسة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من مجموع أربعة وعشرون مصرفاً مسجلاً في سوق العراق للأوراق المالية. والمصارف هي (مصرف بغداد، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية).

6.1 أداة تحليل بيانات البحث



الشكل (1): نموذج البحث الافتراضي

9.1 الدراسات السابقة:

الشرق الأوسط وانخفاض أسعار النفط يؤثران بشكل مباشر على هيكل رأس المال للقطاع المصرفي.

3. دراسة (Ifeacho, & Ngalawa, 2014) بعنوان (أداء القطاع المصرفي في جنوب إفريقيا منذ 1994) تهدف الدراسة إلى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي الخاصة بالبنك والمختارة على القطاع المصرفي باستخدام نموذج CAMEL (كفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة والأرباح والسيولة) لتقييم أداء البنك طوال الفترة 1994-2011 في جنوب إفريقيا. . ABSA و First National Bank و Nedbank و Standard Bank هي البنوك المركزية الأربعة في جنوب إفريقيا ، ويتم استخدام بياناتها السنوية في هذا التحليل. تمتلك هذه المؤسسات أكثر من 70٪ من الأصول المصرفية في جنوب إفريقيا. نسبة الدين / حقوق الملكية هي متغير مستقل يستخدم بالاقتران مع العائد على المشتريات والعوائد على رأس المال. نسبة الدين إلى حقوق الملكية لها تأثير سلبي كبير على العائد على الاستثمارات. في الوقت نفسه ، وجدت هذه الدراسة أن النتيجة تؤثر بشكل كبير على العائد على حقوق الملكية. وفقاً للنتائج التي توصل إليها ، فإن القطاع المصرفي في جنوب إفريقيا يحظى بتمويل جيد. تظهر هذه الأرقام أنهم يكسبون المال ، ولديهم رأس مال كبير ، ولديهم عائد إيجابي على حقوق الملكية.

4. دراسة (Shahid, & Naheed, 2019) بعنوان (مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك: دراسة حالة في باكستان) يهدف البحث إلى فحص المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية الباكستانية والأداء المالي في هذه الدراسة. في الفترة (2010-2017). تم جمع المعلومات الإحصائية من 24 مصرفاً باكستانياً بين عامي 2010 و 2017. يتم استخدام نسبة الدين إلى حقوق الملكية للمتغير التابع ، والعائد على الأصول وحقوق الملكية ، والمتغير المستقل. وفقاً لهذا التحليل ، تؤثر نسب الدين إلى حقوق الملكية بشكل سلبي بشكل كبير على كل من عوائد الأصول وحقوق الملكية.

1. دراسة (sivalingam, & kengatharan, 2018) بعنوان (هيكل رأس المال والأداء المالي: دراسة حول البنوك التجارية في سريلانكا) كان الهدف هو فحص هيكل رأس المال والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سريلانكا في هذه الدراسة. تمت دراسة البنوك التجارية المتداولة بشكل عام في سريلانكا لمعرفة العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي. في الفترة (2007-2016). العائد على الأصول وحقوق الملكية هو المتغير التابع في هذه الدراسة. نسبة الدين هي المتغير المستقل للدراسة، وتتكون العينة من 10 بنوك تجارية سريلانكية مطروحة للتداول العام. بعد تحليل البيانات بالإحصاءات الوصفية والارتباطات ونماذج الأثر الثابت ونماذج الأثر العشوائي، تبين أن نموذج الأثر الثابت هو النموذج الأنسب لفحص الارتباط بين هيكل رأس المال والعائد على الأصول بناءً على النتائج. اختبار مواصفات Hausman. وفقاً لدراسته، للدين تأثير سلبي وهام على كل من عوائد الأصول وحقوق الملكية. يشير هذا إلى أن نسبة الدين إلى الدخل الأكبر في الهيكل المالي للشركة ستؤثر سلباً على صحتها المالية. تنخفض أرباح البنك من الهاوية مع ارتفاع نسبة ديونه. بسبب ارتفاع تكلفة الديون، لا تستطيع البنوك جني الأرباح ، مما يؤدي إلى انخفاض الأداء.

2. دراسة (El-Chaarani, & El-Abiad, 2019) بعنوان (تحليل هيكل رأس المال وأداء القطاع المصرفي في دول الشرق الأوسط) بالنسبة لهذه الدراسة ، فإن الفحص المتعمق للنظام المالي في الشرق الأوسط ، بما في ذلك هيكل رأس المال ونتائج التشغيل ، هو الهدف الأساسي (2011-2016). وبسبب الظروف الاقتصادية في المنطقة، وجدت الدراسة أن هيكل رأس المال للقطاع المصرفي كان شديد التقلب خلال فترة الدراسة. يعتبر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية المتغيرين التابعين للدراسة، في حين أن نسبة الدين هي المتغير المستقل للدراسة. وفقاً للنتائج، تؤثر نسبة الدين إلى حقوق الملكية بشكل إيجابي على العائد على حقوق الملكية. تشير أبحاثه إلى أن الركود الاقتصادي في

المبحث الثاني : الأطار النظري للبحث

1.2 مفهوم الرافعة المالية

يوضح (Kizildag, 2015,p9) أن الرافعة المالية هي مزيج من الديون وحقوق الملكية. تُظهر الرافعة المالية قدرة الشركة على ترتيب القروض التي ستوفر إمكانية زيادة إجمالي العوائد للمساهمين. يؤدي اقتراض الأموال هذا إلى تحسين هيكل رأس المال الذي تستخدمه الشركة. الهدف النهائي هو تعظيم قيمة الشركة في السوق وتعظيم ثروة المساهمين. تشير الرافعة المالية إلى توظيف الأموال مقابل تكلفة تمويل ثابتة على أساس تحقيق عائد مرتفع لأصحاب الأسهم العادية (فارس، 2016، ص317). لذلك، يمكن أن تستخدم المصرف الرافعة المالية، باستخدام الدين في الهيكل التمويلي لزيادة العائد على حقوق الملكية لأن الدين مصدر تمويل رخيص نسبياً مقارنة بالتمويل بالأسهم العادية (علي، 2008، ص241). ولقد ذكر (Afolabi, et. al., 2019, p37) أن الرافعة المالية تقيس قدرة الشركة على استخدام رأس مال الديون لتمويل الاستثمارات المستقبلية. فعندما تحتاج المؤسسات المالية إلى أموال إضافية بهدف التوسع والنمو فيتوجب عليها قبل كل شيء التفكير في كيفية الحصول على احتياجاتها النقدية ويتم ذلك إما من خلال زيادة حجم الاقتراض الخارجي أو التوجه إلى السوق المالي لزيادة مصدر رأس المال أو الحصول على هذه الأموال من خلال مزيج يشمل أموال الملكية وأموال الاقتراض (العامري، 2018، ص47). تشير الرافعة المالية إلى مدى اعتماد البنك على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت، مثل القروض أو الأسهم الممتازة، ويجب أن يلتزم البنك بسدادها، مما يؤثر على ربحه وعلى مساهميه من حيث درجة المخاطر التي يتعرضون لها (Pierre, 2010, p785). وكما تعني الرافعة المالية للمصارف الدرجة التي يتم فيها تمويل المصارف التجارية بالمدىونية المعبر عنها من حيث الودائع بجميع أنواعها والاقتراض والمطلوبات أخرى (Edson, 2015, p13). للرافعة المالية دور حيوي لأنها تصف قدرة الشركة على استخدام

أصول التكلفة الثابتة أو الأموال لزيادة العوائد لمالكيها (Varsha, 2010). بينما يعرف الآخرون أن الرافعة المالية هي استخدام أموال الآخرين في التمويل لزيادة الأرباح، يمكن القول أن الرافعة المالية هي قدرة المقترض على تحقيق زيادة في العائد (الواتلي والزبيدي، 2019، ص6).

1.1.2 ميزات الرافعة المالية:

الرافعة المالية تحقق مجموعة من المزايا وهي:
(الوادية، 2016، ص22; ناصر الدين، 2011، ص19):
1. تحسين العائد على حقوق الملكية عن طريق تحقيق مردود مناسب للاستثمار يفوق كلفة الاقتراض.
2. لا يحصل الدائنون على جزء من الأرباح المتحققة.
3. من أجل الحفاظ على السيطرة على البنك، لا يحق للدائنين التصويت في الجمعية العامة.
4. الاقتراض بحكمة يمكن المصرف من بناء سمعة طيبة في الأسواق المالية.

2.1.2 عيوب الرافعة المالية:

من العيوب للرافعة المالية (علوي، 2019، ص35).
1. في حال كان عائد الاستثمار أقل من تكلفة الاقتراض، سينخفض العائد على حقوق الملكية.
2. تقع على عاتق البنك مسؤولية التأكد من أن المقترض لديه الأموال اللازمة لسداد القرض في الوقت المحدد.
3. إذا تخلف البنك عن الوفاء بالتزاماته المالية، فسوف يلحق الضرر بتصنيفه الائتماني وستكون لديه خيارات أقل للحصول على قروض مستقبلية.

3.1.2 مخاطر الرافعة المالية:

نعني بعبارة "المخاطر المالية" التقلب في صافي الربح بعد الضريبة (أي التغيير في العائد المتبقي للمالكين) بسبب استخدام مصادر التمويل بتكاليف ثابتة (مثل الفائدة). ترتبط هذه المخاطر بعدم القدرة المالية على سداد أقساط أصل الدين وفوائده على ديون البنك في الأوقات المناسبة. نظرًا لأن قدرة البنك أقل من تكلفته، وهذه مخاطرة مالية بحد ذاتها، فقد أصبح الهيكل التمويلي للبنك أكثر خطورة، مما أدى إلى تعرض البنك للخسائر (عذاب ومحمود، 2021، ص47).

2.2 مؤشرات الرافعة المالية:

تعتبر نسبة المديونية هي وكيل للرافعة المالية التي تقيس مدى استخدام الدائنين للأموال من إجمالي الأصول الشركة. تشير نسبة الرافعة المالية المرتفعة إلى تأثير قوي. يمكن أن يؤدي استخدام الديون الكبيرة إلى زيادة أرباح البنك ، مما يعني أنه يمكن للبنك الوفاء بالتزاماته بحيث يرتفع الأداء المالي للبنك بشكل مناسب. من ناحية أخرى ، يمكن أن تتسبب نسبة عالية من الرافعة المالية في حدوث خسائر حيث يمكن للدائنين الاستيلاء على الشركة في أي وقت ويمكن أن يتسبب في صعوبات مالية. تمشيا مع رأي Rahman, 2017,p86- (93) الذي ذكر أنه إذا كانت نسبة المديونية أعلى فإن المخاطر المالية التي ستنشأ ستكون أكبر أيضًا. تماشياً مع البحث الذي أجرته (Zelalem, 2020, p62-68) والذي يحسب نسبة المديونية باستخدام إجمالي المطلوبات مقسومًا على إجمالي الموجودات. ويتم قياس هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

أوضح (Enekwe, et.al., 2014 ,p 1183) نسبة القرض إلى حقوق الملكية هي مقياس مالي لتحديد نسبة إجمالي أصول الشركة الممولة من حقوق الملكية والقرض. تحير نسبة القرض إلى حقوق الملكية المستثمرين بمدى قدرة إدارة الشركة على جمع الأموال. يكشف Rahman, (2017,p86-93) أن قياس نسبة القروض الى حقوق ملكية هو إجمالي القروض مقسومًا على إجمالي حقوق الملكية. ويتم قياس هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة القروض الى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

تعد مؤشرات الرافعة المالية من المؤشرات المهمة والشائعة الاستخدام في التحليل المالي للقوائم المالية، حيث تمكن هذه المؤشرات من تقييم الهيكل المالي للمصارف بالاعتماد على مصادر التمويل الداخلية والخارجية، ومن أهم تلك المؤشرات ما يلي:

1.2.2. نسبة المديونية

وهو أحد المؤشرات المستخدمة لتتبع هيكل رأس المال ، وقياس مدى اعتماد البنك على تمويل أصوله على أموال الآخرين ، ويفضل المالكين ارتفاع هذه النسبة لان زيادتها يقود إلى تعظيم العوائد لهم فظلاً عن استمرار سيطرتهم من خلال استغنائهم عن زيادة رأس المال المصرف عبر ادخال شركاء جدد (كياس،2016، ص26).

(Zelalem, 2020, p62-68) يوضح أن نسبة المديونية هي نسبة مئوية من إجمالي الأموال التي يوفرها الدين .

2.2.2 نسبة القروض إلى حقوق الملكية

(Zelalem, 2020,p62-68) يوضح أن نسبة القروض الى حقوق ملكية هي العلاقة بين إجمالي الأصول في شركة ممولة بالدين (الاقتراض) وحقوق الملكية. هي نسبة قروض البنك إلى حقوق الملكية ، والتي تشمل جميع التزامات البنك ، أي ديونه ، التي تعمل كمقياس لمقدار الأموال المقترضة لتمويل عمليات البنك ومشاريعه.

3.2 تقييم ربحية المصرف

المؤشرات المبنية على الربح المحاسبي ويبين مساهمة الموجودات المصرف في خلق الأرباح الصافية أي انه مؤشر الربحية الصافية بالنسبة لمجموع الموجودات وكذلك هو مقياس لكفاءة الإداريين في استعمال الموجودات وتوجيهها في توليد الأرباح لكنه لا يعطي اعتباراً لتمويل الموجودات (sadaa, 2020, p1-21). وان ارتفاع النسبة يدل على تحسّن الأداء المالي والاستخدام الأمثل لموجودات المصرف، وتمثل القروض والاستثمارات أهم موجودات المصرف، وكلما ارتفعت هذه النسبة، كلما كان أداء المصرف أفضل، وانخفاضها قد يكون نتيجة ارتفاع نفقات التشغيل، أو عدم كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموجودات. ويتم احتساب معدل العائد على الموجودات من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، وكما يأتي

وهي أهم المؤشرات لتقييم الأداء المالي، لأنها أكثر النسب مصداقية في تحديد قدرة البنك على توليد الأرباح، يقيسون فعالية سياسات الاستثمار والتشغيل والتمويل والقرارات التي تتخذها الإدارة لتحسين أدائها المالي. تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك من خلال تحقيق أرباح مناسبة لا تقل عن تلك التي حققتها المؤسسات الأخرى التي تتعرض لنفس درجة المخاطر وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها. في شكل احتياطات إجبارية وطوعية، ومخصصات مختلفة، وأرباح غير معدة. للتوزيع. ومن أهم مؤشرات الربحية هي: (البديري، 2013: 52).

1.3.2 معدل العائد على الموجودات

يصف الأداء الكلي للمصرف ويسمح بالمقارنة بين المراكز المسؤولة داخل المصرف والمصارف المنافسة له ومن أكثر

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

2.3.2 معدل العائد على حقوق الملكية

يقصد بحقوق الملكية وهو ذلك الجزء من المركز المالي الذي يمثل مجمل ملكية المساهمين وحقوقهم في الشركة، وتتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع بالكامل مضافاً إليه جميع الاحتياطات الثانوية والاختيارية المحتجزة وكذلك الأرباح المجمعة من سنوات سابقة وغير موزعة على المساهمين (الوائي والزبيدي، 2019، ص6). ويتم احتساب معدل العائد على

حقوق الملكية (ROE) من خلال قسمة الربح الصافي بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية، وهذا يعني أنّ هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال المصرف، وإدارة الأرباح، فإذا كان هذا المعدل مرتفعاً فهو دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية في حين يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ بالقروض. ويمكن التعبير عن هذا المعدل كما يأتي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للبحث

1.3 عرض وتحليل مؤشرات الرافعة المالية:

(0.61%) ، (0.59%) ، (0.58%) حسب الترتيب

التنازلي للنسب ، مما يعني قلت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها.

تعرض هذه الفقرة تحليلاً لأهم المؤشرات السيولة المستخدمة في قياس الرافعة المالية المصرفية في عينة المصارف ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل نسبة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014-2020).

1.1.3 عرض وتحليل نسبة المديونية

ارتفاع مؤشر نسبة المديونية لعدد من المصارف عن المتوسط العام لأعوام البحث جميعها والبالغ (0.62%) وهي كل من (مصرف بغداد) ، (مصرف المنصور للاستثمار) وبنسب (0.78%) ، (0.76%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، مما يشير هذا الى ان هذه المصارف قد زادت مقدرتها على تأدية إلتزاماتها المالية في مواعيدها المتفق عليها، وهذا يدل ايضا على ان المصارف يعتمد في تمويل موجوداته على أموال الغير، أي ان استخدام الديون الكبيرة يؤدي إلى زيادة أرباح المصارف، من ناحية أخرى ، يمكن أن تتسبب نسبة عالية من نسبة المديونية في حدوث خسائر حيث يمكن للدائنين الاستيلاء على الشركة في أي وقت ويمكن أن يتسبب في صعوبات مالية .

انخفاض مؤشر نسبة المديونية لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام للمصارف كافة، ولسنوات البحث جميعها والبالغ (0.62%) وهي كل من (مصرف الأهلي العراقي)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية) وبنسب (0.55%) ، (0.53%) ، (0.50%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، وهذا يدل على ان كلما انخفضت نسبة المديونية، قلت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها.

المستخدمة في قياس الرافعة المالية المصرفية في عينة المصارف ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل نسبة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014-2020).

وتم تحليل نسبة المديونية عن طريق النسبة المذكورة ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة اذ تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (1) ، اذ بينت أن هذه النسبة قد بلغت (0.62%) لدى المصارف المبحوثة كافة ولسنوات البحث جميعها وحسب المؤشر الكلي ، وتشير هذه النسبة مدى اعتماد المصارف الى تمويل موجوداته على أموال الآخرين. اذا كانت نتائج التحليل التفصيلية لمؤشر نسبة المديونية كما يأتي :

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من النتائج في الجدول (1) الى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت نسباً مرتفعاً حسب المؤشر السنوي و للمصارف ، اذ بلغ المؤشر السنوي لاعلى نسبة المديونية الاعوام (2020) ، (2014) ، (2019) وبنسب (0.66%) ، (0.65%) ، (0.63%) حسب الترتيب التنازلي للنسب ، وبهذا يمكن القول ان المصارف المبحوثة خلال هذه السنوات ان المصارف يعتمد في تمويل موجوداته على أموال الغير، أي ان استخدام الديون الكبيرة يؤدي إلى زيادة أرباح المصارف. وسجلت المصارف المبحوثة نسبة ادنى من متوسط العام وفق مؤشر المديونية خلال السنوات (2015) ، (2017) ، (2016) وبنسب

جدول (1): نسبة المديونية لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014 – 2020)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
المصارف بغداد	0.84	0.83	0.76	0.75	0.76	0.76	0.80	0.78
الأهلي العراقي	0.57	0.51	0.50	0.53	0.51	0.59	0.65	0.55
الاستثمار العراقي	0.64	0.49	0.50	0.51	0.53	0.51	0.53	0.53
المنصور للأستثمار	0.68	0.73	0.74	0.78	0.81	0.80	0.78	0.76
كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية	0.56	0.50	0.42	0.42	0.51	0.52	0.57	0.50
المتوسط	0.65	0.61	0.58	0.59	0.62	0.63	0.66	0.62

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لقطاع المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

2.1.3 عرض وتحليل نسبة القروض الى حقوق الملكية

وسجلت المصارف المبحوثة نسبة ادنى من متوسط العام وفق مؤشر نسبة القروض الى حقوق الملكية خلال السنوات (2015) ، (2017) ، (2016) ، وبنسب (2.10%) ، (1.87%) ، (1.76%) حسب الترتيب التنازلي للنسب ، مما يعني إلى انخفاض حجم التمويل عن طريق الديون والاقتراض، مقابل التمويل من خلال حقوق الملكية.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل نسبة القروض الى حقوق الملكية والمذكورة في الجدول (2) وعلى مستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:

- ارتفاع مؤشر نسبة القروض الى حقوق الملكية لعدد من المصارف عن المتوسط العام لأعوام البحث جميعها والبالغ (2.11%) وهي كل من (مصرف بغداد)، (مصرف المنصور للاستثمار) وبنسب (3.80%) ، (3.31%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب، مما يشير هذا الى ان هذه المصارف قد زادت عدم مقدرتها على تأدية إلتزاماتها المالية في مواعيدها المتفق عليها، يوضح لنا هذا أنه كلما ارتفعت قيمة نسبة القرض إلى حقوق الملكية، زادت المخاطر بسبب ارتفاع حجم الأقساط والفوائد المستحقة الدفع.

وتم تحليل نسبة القروض الى حقوق الملكية عن طريق النسبة المذكورة ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة اذ تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (2) ، اذ بينت أن هذه النسبة قد بلغت (2.11%) لدى المصارف المبحوثة كافة ولسنوات البحث جميعها وحسب المؤشر الكلي ، وتشير نسبة القروض إلى حقوق الملكية المستثمرين بمدى قدرة إدارة المصارف على جمع الأموال. اذا كانت نتائج التحليل التفصيلية لمؤشر نسبة القروض إلى حقوق الملكية كما يأتي :

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من النتائج في الجدول (2) الى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت نسباً مرتفعاً حسب المؤشر السنوي لكافة المصارف، اذ بلغ المؤشر السنوي لاعلى نسبة القروض الى حقوق الملكية الاعوام (2020) ، (2019) ، (2014) ، (2018) وبنسب (2.39%) ، (2.31%) ، (2.19%) ، (2.13%) حسب الترتيب التنازلي للنسب ، وبهذا يمكن القول ان المصارف المبحوثة خلال هذه السنوات زادت المخاطر بسبب ارتفاع حجم الأقساط والفوائد المستحقة الدفع كما تُشير أيضا إلى عدم قدرة المصارف على سداد التزامهم بسهولة.

- انخفاض مؤشر نسبة القروض الى حقوق الملكية لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام للمصارف كافة، ولسنوات البحث جميعها وبالبالغ (2.11%) وهي كل من (مصرف الأهلي العراقي)، (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية)، (مصرف الاستثمار العراقي) وبنسب (1.26%) ، (1.12%) ، (1.03%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، تشير القيمة المنخفضة لنسبة القروض إلى حقوق الملكية، إلى انخفاض حجم التمويل عن طريق الديون والاقتراض، مقابل التمويل من خلال حقوق الملكية. وهذا يدل إلى أن أغلب تمويل المصرف من حقوق المساهمين وليس من الاقتراض، كما تُشير إلى قدرة المصرف على سداد التزاماتها بسهولة.

جدول (2): نسبة القروض الى حقوق الملكية لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014-2020)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
المصارف بعداد	5.25	4.77	3.24	2.94	3.17	3.14	4.1	3.80
الأهلي العراقي	1.33	1.05	1.01	1.11	1.03	1.46	1.90	1.26
الاستثمار العراقي	0.97	0.96	0.99	1.03	1.14	1.03	1.15	1.03
المنصور للاستثمار	2.13	2.73	2.84	3.54	4.27	4.22	3.49	3.31
كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	1.29	1.01	0.72	0.75	1.04	1.70	1.35	1.12
المتوسط	2.19	2.10	1.76	1.87	2.13	2.31	2.39	2.11

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لقطاع المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

2.3 عرض وتحليل مؤشرات الربحية

1.2.3 عرض معدل العائد على الموجودات

هذا المؤشر يلخص العلاقة بين نسبة الربحية والنشاط، والهدف من هذه النسبة هو قياس قدرة الدينار الواحد المستثمر من الموجودات على خلق عائدا للمصرف، وبالتالي يمكن قياس قدرة وكفاءة إدارة المصرف من توظيف الموجودات وتحقيق الأرباح، وإن إرتفاع النسبة يدل على تحسين الأداء المالي للمصارف والإستخدام الأمثل لموجوداتهم . وتم تحليل معدل العائد على الموجودات اذ تم استخلاص النتائج المعروضة في الجدول (3) والتي اشرت الى أن هذه النسبة قد بلغت (3.22%) ، اذ كانت نتائج التحليل التفصيلية لهذا المؤشر كما يأتي :

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من النتائج في الجدول (3) حيث بلغ المؤشر السنوي لاعلى معدل العائد على الموجودات الاعوام (2017) ، (2016) ، (2019) وبنسب (5.50%) ، (4.30%) ، (3.76%) حسب الترتيب التنازلي للنسب ، وسجلت المصارف المبحوثة نسباً ادنى من متوسط العام وفق مؤشر السنوي لمعدل العائد على الموجودات خلال السنوات (2018) ، (2014) ، (2015) ، (2020) وبنسب (3.05%) ، (2.74%) ، (2.08%) ، (1.13%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، مما يعني إلى انخفاض النسبة يدل على عدم تحسين الأداء المالي للمصارف وعدم استخدام الأمثل لموجوداتهم.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل معدل العائد على الموجودات المذكورة في الجدول (3) وعلى

ولسنوات البحث جميعها والبالغ (3.22%) وهي كل من (مصرف بغداد)، (مصرف الاستثمار العراقي) ، (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية) ، (مصرف الأهلي العراقي) وينسب (2.96%) ، (2.64%) ، (2.58%) ، (1.6%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، وهذا مؤشر يدل على أنّ هناك إخفاقات في أداء المصرف ولم تقوم المصرف بتوظيف الامثل لموجوداتها وكذلك يعني أنّ المصرف لم يأخذ الطريقة الصحيحة في مجال الإستثمار في الأوراق التجارية والمالية، ولم يحقق من خلالها جزءاً من أرباحه. ويرجع السبب ذلك الى انخفاض حجم الاستثمار والرفع المالي للمصرف والتوظيف المنخفض للودائع مما سبب الخسارة

مستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:
- ارتفاع مؤشر معدل العائد على الموجودات لعدد من المصارف عن المتوسط العام لأعوام البحث جميعها والبالغ (3.22%) وهي فقط (مصرف المنصور للاستثمار) وبنسبة (6.34%) مما يشير هذا الى انخفاض صافي الارباح المتحققة وارتفاع قيمة الموجودات. ان هذه النسبة المتحققة لمعدل العائد على الموجودات نسبة مرتفعة تمثل التوظيف الامثل لموجودات المصرف
- انخفاض مؤشر معدل العائد على الموجودات لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام للمصارف كافة،

جدول (3): معدل العائد على الموجودات لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014-2020)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
بغداد	1.52	0.43	1.68	5.59	3.68	6.44	1.4	2.96
الأهلي العراقي	1.6	0.7	4.7	1.0	-1.0	2.0	2.2	1.6
الاستثمار العراقي	5.16	3.18	1.76	6.96	0.63	0.03	0.81	2.64
المنصور للاستثمار	1.91	1.85	8.49	10.04	11.39	10.21	0.49	6.34
كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية	3.55	4.26	4.91	3.91	0.55	0.16	0.76	2.58
المتوسط	2.74	2.08	4.30	5.50	3.05	3.76	1.13	3.22

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2.2.3 عرض وتحليل معدل العائد على حقوق الملكية

اذ يعد هذا المعدل من أكثر النسب إستخداما في تقييم الأداء المالي في المصارف، والذي يمكن من خلاله المقارنة بين المصارف من حيث الحجم والنشاط، وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على توظيف أموال المساهمين بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وكلما أرتفعت هذه النسبة كان توظيف المصرف لموارده المالية المتاحة أفضل، وهي حاصل قسمة العائد (صافي الربح بعد الضريبة)

على حقوق الملكية (راس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة)، وتبرز أهمية هذا المؤشر من خلال اعتماد لجنة بازل في إصدارها الجديد على اعتماد رأس المال عالي الجودة في بناء تلك المؤشرات. وتم إحتساب هذه النسبة وفقا لإحدى المؤشرات السلامة المالية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي . وتم تحليل معدل العائد على حقوق الملكية اذ تم استخلاص النتائج المعروضة في الجدول (4) والتي اشترت

(4.39%) وهي كل من (مصرف المنصور للاستثمار) ، (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية) ، (مصرف بغداد) وبنسب (5.09%) ، (5.01%) ، (4.70%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، مما يشير هذا الى إرتفاع النسبة إلى زيادة المديونية، والتركيزات الائتمانية للاعتماد المصرف على أموال المودعين والمقرضين في تمويل استثماراتهم. وكلما أرتفعت هذه النسبة كان توظيف المصرف لموارده المالية المتاحة أفضل.

- انخفاض مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام للمصارف كافة، وللسنوات البحث جميعها والبالغ (4.39%) وهي كل من (مصرف الأهلي العراقي) ، (مصرف الاستثمار العراقي) وبنسب (3.72%) ، (3.47%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، وهذا مؤشر يدل على عدم مقدرة الموجودات على توليد العائد. وان الانخفاض الحاصل في مؤشر معدل العائد على حق الملكية يرجع الى انتهاج المصرف لسياسة متحفظة في مجال الائتمان واستثمارات المصرف.

الى أن هذه النسبة قد بلغت (4.39%) اذ كانت نتائج التحليل التفصيلية لهذا المؤشر كما يأتي :
أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من النتائج في الجدول (4) حيث بلغ المؤشر السنوي لاعلى معدل العائد على حقوق الملكية الاعوام (2014) ، (2016) ، (2015) وبنسب (7.59%) ، (6.74%) ، (5.11%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، وسجلت المصارف المبحوثة نسبا ادنى من متوسط العام وفق مؤشر السنوي لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال السنوات (2020) ، (2017) ، (2019) ، (2018) وبنسب (3.86%) ، (3.55%) ، (2.54%) ، (1.39%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، مما يعني إلى الانخفاض الحاصل في مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية يرجع الى انتهاج المصرف لسياسة متحفظة في مجال الائتمان واستثمارات المصرف.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل معدل العائد على حقوق الملكية والمذكورة في الجدول (4) وعلى مستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:

- ارتفاع مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية لعدد من المصارف عن المتوسط العام لأعوام البحث جميعها والبالغ

جدول (4): معدل العائد على حقوق الملكية لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014 – 2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنة / المصارف
4.70	7.3	2.70	1.54	2.29	7.15	2.45	9.50	بغداد
3.72	6.4	4.4	-2.1	2.0	9.6	1.6	4.2	الأهلي العراقي
3.47	1.7	0.06	1.19	1.41	3.51	6.25	10.17	الاستثمار العراقي
5.09	2.2	5.22	5.21	5.11	5.00	6.93	6.00	المنصور للأستثمار
5.01	1.7	0.33	1.15	6.95	8.48	8.36	8.12	كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية
4.39	3.86	2.54	1.39	3.55	6.74	5.11	7.59	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

3.3 الجانب الاحصائي للبحث:

1.3.3 توصيف النموذج القياسي:

ان مرحلة توصيف النموذج القياسي تتطلب تحديد المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج. وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. وعليه سيتم التعبير عن هذه المتغيرات التابعة في النموذج وفقاً للمعادلات الآتية:

المتغير المعتمد الربحية المصرفية ويرمز ب (y)

المتغير المستقل الرافعة المالية ويرمز ب (x)

اما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية سيتم التعبير عنها كالآتي:

- نسبة المديونية ويرمز له اختصاراً بالرمز (x1)

- نسبة القروض الى حقوق الملكية ويرمز له رمز (x2)

- العائد على الموجودات ويرمز له رمز (y1)

- العائد على حقوق الملكية ويرمز له رمز (y2)

وتمثلت عينة الدراسة بعدد من المصارف التجارية والتي بلغ عددها (5) مصارف والتي شكلت نسبة (21%) من مجموع المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية وقد غطت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية للمدة (2020 -

2014) بالاعتماد على البيانات الرسمية من قبل البنك المركزي العراقي والبيانات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية، وتم استخدام البرنامج الاحصائي Eviews10 لغرض معالجة البيانات والتوصل الى النتائج والدراسة اعتمدت على الدالة اللاخطية (لوغاريتمية) للمدة (2020-2014)

2.3.3 مشكلة التعدد الخطي:

وهي اختبار يوضح العلاقة بين المتغيرات الدراسة ووفقاً لاختبار كلاين، فان الارتباط المتعدد (التعدد الخطي) في حالة غير خطية عندما يكون مربع اعلى قيمة لاختبار كلاين $R^2 = (0.565)^2 = 0.31$ يقارن مع قيمة R^2 فاذا كانت اكبر من R^2 هنالك مشكلة تعدد الخطي، وفقاً لاختبار كلاين تكون حالة التعدد الخطي غير خطية في النموذج (مُجَدِّد، 2010: 222)، والجدول (5) والجدول (6) يوضح هذه الحالة اذ نلاحظ ان أعلى مربع معامل للارتباط في مصفوفة الارتباطات كانت بين نسبة القروض الى حقوق الملكية، و نسبة المديونية وبقيمة (0.565)، ومن ثم فان مربع أعلى معامل ارتباط بسيط في المصفوفة يساوي (0.05) فانه أقل من قيمة (R) ومن ثم لا توجد مشكلة التعدد الخطي.

جدول(5): العلاقة بين المتغيرات الدراسة وفق مصفوفة الارتباط (اختبار كلاين)

المتغيرات	العائد على الموجودات	نسبة المديونية	نسبة القروض الى حقوق الملكية
العائد على الموجودات	1		
نسبة المديونية	0.216	1	
نسبة القروض الى حقوق الملكية	-0.015	0.565	1

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

جدول(6) العلاقة بين المتغيرات الدراسة وفق مصفوفة الارتباط (اختبار كلاين)

المتغيرات	العائد على حقوق الملكية	نسبة المديونية	نسبة القروض الى حقوق الملكية
العائد على حقوق الملكية	1		
نسبة المديونية	0.019	1	
نسبة القروض الى حقوق الملكية	-0.214	0.565	1

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

3.3.3 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

0.05 > prob) وفي هذه يتم رفض الفرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود استقراريه المتغيرات ، وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تشير الى استقرارية المتغيرات في المستوى. وياخذ لفين لينجو (Levin –LinChu) في الحسبان الاثار الثابتة والمقطعية والزمنية ، ويختبر فرضية وجود عملية جذر الوحدة المشتركة ، ومن ثم يفترض أن معلمة المتغير المبطل للفترة واحدة تكون متجانسة عبر المصارف (-Baltagi,2005: 240) كما في الجدول الآتي:

تعد دراسة السلاسل الزمنية غير المستقرة مهمة في تطبيق الاقتصاد القياسي، وذلك باستخدام مختلف اختبارات جذر الوحدة. اذ تم توضيح نتائج تحليل السلاسل الزمنية محل البحث لاختبار استقراريته عبر الزمن من خلال اجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة استقراريته باستخدام اختبار لفين لينجو (Levin –LinChu) بناء على اختبار Levin –LinChu تعتبر ان المتغيرات مستقلة اذا كان

جدول (7) : ملخص نتائج (Levin –LinChu) الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

المتغيرات	Common root Levin , LinChu	Prob (0.05)	القرار
X1	-3.27372	0.0005	مستقرة عند الفرق الاول
X2	-3.89048	0.0001	مستقرة عند الفرق الاول
Y1	-2.33386	0.0098	مستقرة عند المستوى
Y2	-3.11738	0.0009	مستقرة عند المستوى

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

تقدير التكامل المشترك باستخدام اسلوب (Pedrone) لكشف واثبات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ، وقد اثبت التحليل وجود دليل يشير الى وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث كما أظهرت احصاءات اختبار Pedroni، أي انه من بين (9) اختبارا جزئي هناك (2) اختباران احتماليتهما اقل من 5 %، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة ، والتي تثبت وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث ، ومن ثم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات ، مما يعني ان هذه المتغيرات لا تتباعد عن بعضها في الاجل الطويل بحيث ينظر الى سلوكها متشابها .

ويتضح من الجدول (7) انه حسب اختبار (Levin – LinChu) ان متغيرات البحث تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى (Level) ، ما عدا متغيرين وهما (x1) و (x2) مستقر عند الفرق الأول.

4.3.3 التكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث:

بعد أن تم التحقق من اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في أنموذج الدراسة باستخدام اختبار (Levin –LinChu) فان نتائج هذه الاستقرارية تتطلب اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الاساسية الداخلة في الانموذج. وقد بين الجدول (8)

جدول(8): ملخص نتائج تكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

Pedroni Residual Cointegration Test					
Series: Y1 Y2 DX1 DX2					
Date: 08/30/22 Time: 10:11					
Sample: 2014 2020					
Included observations: 35					
Cross-sections included: 5					
Null Hypothesis: No cointegration					
Trend assumption: No deterministic intercept or trend					
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 0					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
			Weighted		
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	
Panel v-Statistic	-1.279256	0.8996	-1.155692	0.8761	
Panel rho-Statistic	1.005460	0.8427	0.928348	0.8234	
Panel PP-Statistic	-0.486175	0.3134	-1.047256	0.1475	
Panel ADF-Statistic	-0.487621	0.3129	-1.029302	0.1517	
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
	Statistic	Prob.			
Group rho-Statistic	2.120481	0.9830			
Group PP-Statistic	-3.267153	0.0005			
Group ADF-Statistic	-2.170590	0.0150			
Cross section specific results					
Phillips-Peron results (non-parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	0.263	10.08787	10.16267	1.00	5
2	-0.535	0.011332	0.003023	4.00	5
3	-0.379	5.946785	5.048057	2.00	5
4	-0.062	3.741269	4.193354	1.00	5
5	-0.213	0.014157	0.014157	0.00	5
Augmented Dickey-Fuller results (parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	0.263	10.08787	0	0	5
2	-0.535	0.011332	0	0	5
3	-0.379	5.946785	0	0	5
4	-0.062	3.741269	0	0	5
5	-0.213	0.014157	0	0	5

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

ويبين الجدول (10) الانحدار لمتغيرات الرافعة المالية على الربحية المصرفية (العائد على حقوق الملكية) وبحسب عينة البحث اذ بينت النتائج أن هناك وجود تأثير معنوي طردي بين نسبة المديونية والعائد على حقوق الملكية وعلى مستوى المصارف المبحوثة ، اذ بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.05) وهي قيمة مساوية لقيمة المستوى المعنوي الافتراضي للبحث والبالغ (0.05) وتبين قيمة (coefficient) العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث ارتفاع نسبة المديونية بنسبة (1%) تؤدي الى الارتفاع في الربحية المصرفية (العائد على حقوق الملكية) بنسبة (2.60%). ويوضح الجدول (10) أيضا وجود علاقة تأثير معنوي عكسي بين نسبة القروض الى حقوق الملكية على الربحية المصرفية (العائد على حقوق الملكية) وعلى مستوى المصارف المبحوثة اذ بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.2) وهي قيمة تزيد عن مستوى المعنوية الافتراضي للبحث، والبالغ (0.05)، وتبين قيمة (coefficient) العلاقة العكسية بين المتغيرين اذ ان ارتفاع نسبة القروض الى حقوق الملكية بنسبة (1%) تؤدي الى انخفاض الربحية المصرفية (العائد على حقوق الملكية) بنسبة (-15.3). و اشارت قيمة (Prob F) التي بلغ (0.034) الى ملاءمة النموذج المستخدم، ودلت قيمة (R^2) على ان التغير في متغيرات نسبة المديونية ونسبة القروض الى حقوق الملكية تفسر حوالي (61%) من التغير في الربحية المصرفية ، ويبين الجدول أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال ما بينه اختبار د برن واتسون (D.W) الذي بلغ (2.11) وهي قيمة أكثر من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات .

تبين من خلال معطيات الجدول (8) بان هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات البحث من خلال اختبار (Phillips-Peron) الذي بلغ (0.0005) وكذلك من خلال اختبار (Augmented Dickey-Fuller) الذي بلغ (0.0150).

5.3.3 نتائج التقدير:

تم احتساب معاملات الانحدار لمتغيرات الرافعة المالية على الربحية المصرفية (العائد على الموجودات) وبحسب عينة البحث كما هو مبين في الجدول (9) اذ بينت النتائج أن هناك علاقة تأثير معنوية طردية بين نسبة المديونية والعائد على الموجودات وعلى مستوى مصارف العينة ، اذ كانت قيمة المستوى المعنوي المحسوبة (0.09) وهي تزيد عن المستوى المعنوي الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05) ، وتبين قيمة (coefficient) الذي بلغ (2.36) الى أن ارتفاع نسبة المديونية بنسبة (1%) تؤدي الى ارتفاع العائد على الموجودات بنسبة (2.36). ويوضح الجدول (9) أيضا وجود علاقة تأثير معنوي عكسي بين نسبة القروض الى حقوق الملكية على الربحية المصرفية (العائد على الموجودات) وعلى مستوى المصارف المبحوثة اذ بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.15) وهي قيمة تزيد عن مستوى المعنوية الافتراضي للبحث، والبالغ (0.05)، وتبين قيمة (coefficient) العلاقة العكسية بين المتغيرين اذ ان ارتفاع نسبة القروض الى حقوق الملكية بنسبة (1%) تؤدي الى انخفاض الربحية المصرفية (العائد على الموجودات) بنسبة (-21.9).

جدول (9): تأثير متغيرات الرافعة المالية على العائد على الموجودات

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel Least Squares				
Date: 08/30/22 Time: 10:23				
Sample (adjusted): 2015 2020				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	2.368308	1.349980	1.754329	0.0964
DX2	-21.90704	14.72543	-1.487702	0.1541
C	3.255687	0.486288	6.694982	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	2.056138	R-squared	0.613602	
Mean dependent var	3.307000	Adjusted R-squared	0.377470	
S.D. dependent var	3.364313	S.E. of regression	2.654462	
Akaike info criterion	5.079536	Sum squared resid	126.8311	
Schwarz criterion	5.640015	Log likelihood	-64.19304	
Hannan-Quinn criter.	5.258838	F-statistic	2.598553	
Durbin-Watson stat	2.118605	Prob(F-statistic)	0.034946	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

جدول (10): تأثير متغيرات الرافعة المالية على العائد على حقوق الملكية

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel Least Squares				
Date: 08/30/22 Time: 10:26				
Sample (adjusted): 2015 2020				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	2.607274	1.264084	2.062579	0.0539

DX2	-15.30820	13.78849	-1.110216	0.2815
C	3.801430	0.455347	8.348434	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	1.925311	R-squared	0.555208	
Mean dependent var	3.869667	Adjusted R-squared	0.283390	
S.D. dependent var	2.936189	S.E. of regression	2.485566	
Akaike info criterion	4.948053	Sum squared resid	111.2047	
Schwarz criterion	5.508532	Log likelihood	-62.22079	
Hannan-Quinn criter.	5.127355	F-statistic	2.042574	
Durbin-Watson stat	2.214078	Prob(F-statistic)	0.086177	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

1.4 الاستنتاجات والتوصيات

1.1.4 الاستنتاجات

1. ارتفاع مؤشر نسبة المديونية لعدد من المصارف عن المتوسط العام لاعوم البحث جميعها والبالغ (0.62%) وهي كل من (مصرف بغداد)، (مصرف المنصور للاستثمار) وبنسب (0.78%) ، (0.76%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، مما يشير هذا الى ان هذه المصارف قد زادت مقدرتها على تأدية إلتزاماتها المالية في مواعيدها المتفق عليها، وهذا يدل ايضا على ان المصارف يعتمد في تمويل موجوداته على أموال الغير، أي ان استخدام الديون الكبيرة يؤدي إلى زيادة أرباح المصارف، انخفاض مؤشر نسبة المديونية لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام للمصارف كافة، ولسنوات البحث جميعها والبالغ (0.62%) وهي كل من ((مصرف الأهلي العراقي)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية)، (مصرف الاستثمار العراقي) وبنسب (0.55%) ، (0.53%) ، (0.50%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، وهذا يدل على ان كلما انخفضت نسبة المديونية، قلت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها.

2. نسبة القروض الى حقوق الملكية كان مرتفعا في كل من (مصرف بغداد، مصرف المنصور للاستثمار)، وهذا يوضح لنا كلما زادت قيمة نسبة الدين إلى حقوق الملكية ،دل ذلك إلى ارتفاع المخاطرة نتيجة ارتفاع حجم الأقساط والفوائد الواجبة السداد. انخفاض نسبة القروض الى حقوق الملكية لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام للمصارف كافة، ولسنوات البحث جميعها والبالغ (2.11%) وهي كل من ((مصرف الأهلي العراقي)، (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية)، (مصرف الاستثمار العراقي) وبنسب (1.26%) ، (1.12%) ، (1.03%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، تشير القيمة المنخفضة لنسبة القروض إلى حقوق الملكية، إلى انخفاض حجم التمويل عن طريق الديون والاقتراض، مقابل التمويل من خلال حقوق الملكية. وهذا يدل إلى أن أغلب تمويل المصرف من حقوق المساهمين وليس من الاقتراض، كما تُشير إلى قدرة المصرف على سداد التزاماتها بسهولة.

3. معدلات العائد على الموجودات كانت في كل من (مصرف بغداد ، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الاهلي العراقي، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية) كانت

2. اذا أرادت المصارف العراقية الخاصة تحسين أدائها المالي من خلال زيادة درجة النفوذ المالي ، فيجب عليها اختيار درجة الرافعة المالية التي تخدم الاستثمارات بطريقة تجعلها تؤثر بشكل إيجابي على أدائها المالي ، سواء بالنسبة لأصولها أو لمساهميها.

3. محاولة المصارف تقديم جميع الخدمات وابتكار خدمات جديدة بين فترة وأخرى، وهذا يتطلب منها الإهتمام بالباحثين وذوي الإختصاص وحثهم على تقديم الجديد والمتطور.

4. على المصارف الإهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي وضرورة أن تكون للإدارة استراتيجية لزيادة القدرات والمهارات من أجل تعزيز القوة التنافسية لها.

• قائمة المصادر

اولا: المصادر العربية

ال عامري، هدى هادي. (2018). المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي: دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

كياس، علي. (2016). دور التحليلي المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة: دراسة حالة في مؤسسة ميناء مستغانم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد، الجزائر.

عليوي، نشأت حكمت. (2019). اثر الرفع المالي على الداء المالي الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الوادية، خلف مجد ادريس خلف. (2016). الرافعة المالية وأسعار الأسهم: دراسة تحليلية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

ناصر الدين، مجد طلال. (2011). اثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

فارس، علي احمد. (2016). الرافعة المالية والنمو والحجم وأثرهم في كلف الوكالة - دراسة تحليلية، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 4، العدد 21، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

نتائجها منخفضة ويرجع السبب ذلك الى انخفاض حجم الاستثمار والرفع المالي للمصرف والتوظيف المنخفض للودائع مما سبب الخسارة ، عدا مصرف المنصور للاستثمار كانت نتائجه مرتفعة .

4. أنّ معدل العائد على حقوق الملكية قد تراجع بشكل واضح في كل من (مصرف الأهلي العراقي) ، (مصرف الاستثمار العراقي) وهذا يدل على عدم قدرة المصرف على توظيف أموال المساهمين بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة . عدا (مصرف بغداد)، (مصرف المنصور للاستثمار)، (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية)، فكانت نتائجها مرتفعة، وكلما أرتفعت هذه النسبة كان توظيف المصرف لموارده المالية المتاحة أفضل.

5. تشير النتائج الى وجود علاقات معنوية (طردية) بين الرافعة المالية وربحية المصارف لمتثلة ب (معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية)، إذ كلما ترتفع نسبة الرافعة المالية ترتفع معها مؤشر الربحية .

6. تشير نتائج الانحدار المتعدد الى وجود علاقة طردية بين نسبة المديونية مع العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ، أي كلما ارتفعت نسبة المطلوبات الى اجمالي الموجودات دل ذلك على زيادة سيطرة الدائنين وبالتالي زيادة المخاطرة.

7. تشير نتائج الانحدار المتعدد الى وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض الى الحقوق الملكية مع العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ، أي كلما ارتفعت قيمة راس المال الأساسي بنسبة اعلى من قيمة الموجودات كلما انخفضت ربحية المصارف.

2.1.4 التوصيات

1. يجب على المصارف استخدام تمويل الديون خاصة عندما يتم استخدام الأموال لزيادة استخدام الموجودات. أي أنه يجب على المصارف اقتراض الأموال فقط إذا كانت الأموال ستستخدم لزيادة استخدام الموجودات الحالية. باختصار، يجب على المصارف تحقيق توازن بين الحاجة إلى الاقتراض واستخدام الموجودات.

- between the ROA, ROE, and ROI ratios with Jordanian insurance public companies' market share prices. *International Journal of Humanities and Social Science*, 2(11), 115-120.
- Kizildag, M. (2015). Financial leverage phenomenon in hospitality industry sub-sector portfolios— *International Journal of Contemporary Hospitality Management* p9.
- Lestari, H. S. (2021). Financial Leverage and Financial Performance of Conventional Banks in Indonesia. *Journal of Hunan University Natural Sciences*, 48(2).
- Pierre, V. (2010). *Finance Dentreprise* (8th ed.). Per Pascal Quiry Et Yann Le Fur, Editions Dalloz., Paris.
- Pointer, L. V., & Khoi, P. D. (2019). Predictors of return on assets and equity for banking and insurance companies on the Vietnam stock exchange. *Entrepreneurial Business and Economics Review*, 7(4), 185-198.
- Rahman, A. A. A. A. (2017). The relationship between solvency ratios and profitability ratios: Analytical study in industrial food companies listed in Amman Bursa. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(2), 86-93.
- Shahid, M. S., Gul, F., & Naheed, K. (2019). Credit risk and financial performance of banks: Evidence from Pakistan. *International Journal of Business and Management*, 14(1), 144-155.
- Sivalingam, L., & Kengatharan, L. (2018). Capital structure and financial performance: A study on commercial banks in Sri Lanka. *Asian Economic and Financial Review*, 8(5), 586-598.
- Sufian, F., Kamarudin, F., & Nassir, A. M. (2017). Globalization and bank efficiency nexus: empirical evidence from the Malaysian banking sector. *Benchmarking: An International Journal*.
- Sadaa, A. M., Ganesan, Y., & Ahmed, M. G. (2020). The effect of earnings quality and bank continuity: the moderating role of ownership structure and CSR. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 1-21.
- Varsha, V. (2010). Impact of leverage on the profitability of pantaloon retail India Ltd. *Advances in Management*.
- Zelalem, D. (2020). The impact of financial leverage on the performance of commercial banks: Evidence from selected commercial banks in Ethiopia. *International Journal of Accounting, Finance and Risk Management*, 5(1), 62-68.
- الوائل، رغد كريم قاسم والزبيدي، حمزة فائق وهيب. (2019). الرافعة المالية ودورها في مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في العراق — دراسة حالة، مجلة دراسات محاسبة ومالية، العدد خاص، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
- علي، محمود فهد عبد. (2008). أثر الرافعة المالية في كلفة التمويل ومعدل العائد على حق الملكية، مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلد 16، العدد 57، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
- عذاب، علي عبد ومحمود، ثائر صبري. (2021). اثر الرافعة المالية في القيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية العراقية — دراسة تطبيقية، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 4، العدد 21، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- نجد ، رواء صالح، 2010 ، استخدام انحراف الحرف (Ridge) لدراسة اثر بعض العوامل على المؤشر العام لسوق الأوراق المالية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية ، العدد 4 ، المجلد12.

ثانيا: المصادر الانكليزية

- Afolabi, A., Olabisi, J., Kajola, S. O., & Asaolu, T. O. (2019). Does leverage affect the financial performance of Nigerian firms? *Journal of Economics & Management*, 37, 5-22.
- Baltagi, Badi H., 2005, *Econometric Analysis of Panel Data*, John Wiley & Sons Ltd, 6th Edition, USA.
- Chang, K., Jo, H., & Li, Y. (2018). Is there informational value in corporate giving? *Journal of Business Ethics*, 151(2), 473-496.
- Crowley, K., Trinder, J., & Colrain, I. M. (2004). Evoked K-complex generation: the impact of sleep spindles and age. *Clinical Neurophysiology*, 115(2), 471-476.
- Edson, I. W (2015). Financial leverage on commercial banks profitability in Tanzania, Doctoral dissertation, University of Tanzania.
- El-Chaarani, H., & El-Abiad, Z. (2019). Analysis of capital structure and performance of banking sector in Middle East Countries. *El-CHAARANI H. and El-Abiad, (2019)*.
- Ifeacho, C., & Ngalawa, H. (2014). Performance of the South African banking sector since 1994. *Journal of applied business research (jar)*, 30(4), 1183-1196.
- Kabajeh, M. A. M., Al Nu'aimat, S. M. A., & Dahmash, F. N. (2012). The relationship

THE EFFECT OF FINANCIAL LEVERAGE ON BANKING PROFITABILITY
"AN ANALYTICAL STUDY OF A SAMPLE OF PRIVATE BANKS LISTED IN THE IRAQ
MARKET FOR SECURITIES"

ARAZ MOHAMMED RASHID OMER and DILER SALEEM ALI

Dept. of Accounting, College of Administration and Economics, University of Duhok,
 Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

This research aims to study the effect of financial leverage on the banking profitability of Iraqi private banks listed in the Iraqi stock market from the period (2014-2020). This research's independent variables are the debt and loan-to-equity ratios. The sample used in this study is five private Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange for seven years. The Panel Data model was used to identify the influence relationship between the study variables according to Eviews10 programs. As represented by (the rate of return on assets and the rate of return on equity), the higher the leverage ratio, the higher the profitability index. We also showed that the debt ratio positively affects the return on assets and the return on equity. To enhance their financial performance, the study suggested that Iraqi private banks raise the degree of financial leverage to obtain returns on their assets or shareholders by choosing the degree of financial leverage that serves their investments. As a result, it has a positive impact on their financial results.

KEYWORDS: Financial Leverage, profitability, Banks.

Appendices list

نتائج الاستقرار

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)		
Series: D(X1)		
Date: 08/30/22 Time: 09:52		
Sample: 2014 2020		
Exogenous variables: None		
User-specified lags: 1		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total (balanced) observations: 20		
Cross-sections included: 5		
Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.27372	0.0005

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)		
Series: D(X2)		
Date: 08/30/22 Time: 09:58		
Sample: 2014 2020		
Exogenous variables: None		
User-specified lags: 1		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total (balanced) observations: 20		
Cross-sections included: 5		
Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.89048	0.0001

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)		
Series: Y1		
Date: 08/30/22 Time: 09:59		
Sample: 2014 2020		
Exogenous variables: None		
User-specified lags: 1		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total (balanced) observations: 25		
Cross-sections included: 5		
Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-2.33386	0.0098

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)		
Series: Y2		
Date: 08/30/22 Time: 10:00		
Sample: 2014 2020		
Exogenous variables: None		
User-specified lags: 1		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total (balanced) observations: 25		
Cross-sections included: 5		
Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.11738	0.0009